الحديث التحليلي

- دراسة تأصيلية -

أعدَّه

الدكتور عاصم بن عبد الله الخليلي القريوتي

أستاذ مشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من سار على نهجه، واتَّبع هُداه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الانشغال بالكتاب والسُّنَّة وفقههما من أعظم القُرُبات؛ وذلك لأنهما مفتاح الهداية للناس جميعًا وفي كافَّة العصور.

ولقد اعتنى علماؤنا وسلفنا بالسُّنَّة النبويَّة من جوانب متعدِّدة: تحقيقًا ونشرًا، وتعليقًا وشرحًا، ودرايةً وروايةً، وتقريبًا وتوضيحًا، واختصارًا وتهذيبًا، وفقهًا وتأسِّيًا.

وسارت الجامعات والمُؤسَّسات الأكاديميَّة والباحثون والمُتخصصون على هذا النهج في كثيرٍ من الأبحاث والرسائل والدراسات.

وإن مما جَدَّ من دراساتٍ أكاديميَّةٍ في كثيرٍ من الجامعات في العقود القريبة في مجال الدراسات العُليا الشرعيَّة فيما يخصُّ الحديث النبويَّ الشريف: ما اصْطُلِح عليه بالحديث التحليليٍّ،وهذه بادرة خيرٍ عظيمةٌ في العناية بالسُّنَّة النبويَّة.

وقد قال قديمًا الإمام ابن حبان رحمه الله:

«فمن لم يحفظ سُنَن النبيِّ ﷺ ولم يُحْسِن تمييز صحيحها من سقيمها، ولا عرَف الثقات من المُحدِّثين، ولا الضعفاء والمَتروكين ومن يجب قبول انفراد خبره ممن لا يجب قبول زيادة الألفاظ في روايته، ولم يُحْسن معاني الأخبار، والجمع بين تضادِّها في الظواهر، ولا عرف المُفسَّر من المُجمَل، ولا المُختَصر من المُفَصَّل، ولا الناسخ من المَنسوخ، ولا اللفظ الخاصَّ الذي يُراد به العامُّ، ولا اللفظ العامُّ الذي يُراد به الخاصُّ، ولا الأمر الذي هو فريضةٌ وإيجابٌ، ولا الأمر الذي هو فضيلةٌ وإرشادٌ، ولا النَّهْي الذي هو حتمٌ لا يجوز ارتكابه من النَّهْي الذي هو ندبٌ يُباح استعماله، مع سائر فصول السُّنَن، وأنواع أسباب الأخبار على حسب ما ذكرناه في كتاب فصول السُّنَن كيف يستحِلُّ أن يُفتِي؟ أو كيف يُسَوِّغ لنفسه تحريم الحلال، أو تحليل الحرام تقليدًا منه لمن يُخطِئ ويُصيب؟ رافضًا قول من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يُوحى ﷺ»[١].

ولَمَّا أُسنِد إليَّ تدريس مادَّة الحديث التحليليِّ في برنامج الدراسات العُليا في السُّنَّة وعلومها رأيت الحاجة قائمةً للكتابة في وضع أُطُرٍ لها، فحرَّرتُ هذه التحريرات، علَّها تكون مفتاحًا يُنير طريق من يسلكه، وتُيَسِّر أمره، والله المُوفِّق.

ولقد قسَّمتُ البحث إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

---

(١) «المجروحين» لابن حبان (١ / ٣٠).

المَبحث الأوَّل: تعريف الحديث التحليليِّ، ونشأته.

المَبحث الثاني: جوانب دراسة الحديث التحليليِّ.

المَبحث الثالث: نماذج من المُؤلَّفات المُعاصِرة في الحديث التحليليِّ.

المَبحث الرابع: فوائده، وسُبُل تنمية القُدُرات فيه.

ثم الخاتمة والتوصيات.

وقد أسميتُه: «الحديث التحليليُّ - دراسةٌ تأصيليَّةٌ».

وآمل مِن كلِّ مَن وجد إضافةً أو استدراكًا التكرُّم بإرساله إليَّ مشكورًا، سائلاً الله عز وجل أن يكتب لي الأجر ولقارئه، وأن يُبَصِّرنا ويُفقِّهَنا في دينه، وأن يجعلنا من أنصاره، والذابِّين عن سُنَّة نبيه محمدٍ ﷺ، والحمد لله رب العالمين.

المَبحث الأول

تعريف الحديث التحليليِّ ونشأته

تعريف الحديث التحليليِّ:

التعريف اللغوي:

التحليل مصدر (حَلَّل) ومادَّة هذه الكلمة «ح ل ل» تعني ما يلي:

استحَلَّ الشيء: عدَّه حلالاً، وفلانًا الشيء: سأله أن يُحِلَّه له.

ويُقال: حلَّل اليمين تحليلاً، وتَحِلَّة، وتحِلاً: جعلها حلالاً بكفَّارة، أو بالاستثناء المُتَّصِل كأن يقول: والله لأفعلنَّ ذلك إلا أن يكون كذا، ويقال: فعل كذا تحليلاً لِما لا يبالغ فيه، والشيء: أباحه.

ويُقال: تحلَّل من يمينه وفيها: حلَّلها.

ويقال: تحلَّل من التَّبِعةِ: تخلَّص منها.

وانْحلَّت العُقدة: انفكَّت.

وقال: حلَّل العقدة: حلَّها، والشيء: أرجعه إلى عناصره[1].

كما يُستخدم التحليل في علم النفس، والطب، والإحصاء، والصوتيَّات، وغير ذلك[2].

---

(١) «المعجم الوسيط»، مادة ح ل ل (١ / ٢٠٠).

(٢) انظر: «مفاهيم إسلامية» (١ / ٨٢).

التعريف الاصطلاحيُّ:

لم أقف على تعريفٍ خاصٍّ به إلا عند الدكتور السيد نوح رحمه الله في محاضراتٍ له في الحديث الموضوعيِّ إذ قال في تعريفه للحديث المَوضوعيِّ، والحديث التحليليِّ والفرق بينهما:

«الحديث الموضوعيُّ: جمع الأحاديث المُتعلِّقة بموضوعٍ واحدٍ مع مُحاولة تصنيفها تصنيفًا جُزئيًا مع التركيز على التأليف بين المُتعارضات إن وُجِدَتْ، تارةً بالجمع، وتارةً بالنسخ، وتارةً بالترجيح، وتارةً بالتوقُّف».

الحديث التحليليُّ: التركيز على حديثٍ واحد بتخريجه وبيان درجته قبولاً وردًّا. وجمع الألفاظ التي رُوِي بها قدر الطاقة والإمكان؛ لأنها تُساعد على فقهه، وخصوصًا التأليف بين المُتعارضات، وبيان معاني المُفردات والجمل والبلاغة والإعراب؛ لِما لذلك من دَوْرٍ في إبراز المعنى وتوضيحه.

وأيضًا سبب الورود إن وُجد لمعرفة اللفظ، ما يُراد به، وبيان فقهه في ضوء لفظه، وفي ضوء النصوص الأخرى، ثم ما يُستفاد منه من أحكامٍ إجمالاً.

والعلاقة بينهما: الحديث التحليليُّ مُقدِّمةٌ للحديث الموضوعيِّ، والحديث الموضوعيُّ أعمُّ من الحديث التحليليِّ فهو أخصُّ»[1]. انتهى كلامه رحمه الله.

ونستطيع القول:

إن الحديث الموضوعيَّ جمعٌ للأحاديث النبويَّة المُندرجة تحت موضوعٍ

(١) «محاضرات في الحديث التحليلي» مفرغة في الشبكة العنكبوتية
.http: //www.hadiith.net /montada /showthread.php?t=208

واحدٍ، مع التركيز على التأليف بين المُتعارضات إن وُجِدَتْ بالجمع، أو بالنسخ، أو الترجيح، مع العناية بما يتعلَّق بالمبحث الذي يُعَدُّ كعنوانٍ يندرج ما تحته من الأحاديث، مع تخريج أحاديث الباب دون التوسُّع فيها، وخاصَّةً في أحاديث الصحيحين، دون العناية كثيرًا بالجوانب الأخرى.

أما الحديث التحليليُّ فهو: دراسةٌ تتناول حديثًا نبويًّا واحدًا، روايةً ودرايةً من خلال تخريجه، وبيان درجته، وجمع الألفاظ التي رُوِي بها، وبيان معاني المُفردات والجُمَل، والأحكام والفوائد المُستنبطة من الحديث، والتعريف برُواته ولطائف إسناده، والبلاغة والإعراب؛ لِما لذلك من دورٍ في إبراز المعنى وتوضيحه.

ويُمكننا تعريفه اختصارًا وتلخيصه بأن نقول:

هو «دراسة الحديث روايةً ودرايةً».

فيكون بذلك يتناول الإسناد ولطائفه، والمتن وأحكامه، والفوائد المُتنوِّعة المُستنبطة منه.

ودراسة الحديث التحليليِّ لا تُعْنَى بدراسة السند بالتفصيل، وبيان اتِّصال السند من عدمه؛ لأن الأصل أن يُدرس الحديث الصحيح وما يُحْتَجُّ به بهذا التوسع، ولا يُلْجَأ إلى الحديث الضعيف أو الموضوع؛ لأن العقائد والأحكام لا تُؤْخَذ إلا بالثابت إلا اضطرارًا؛ لبيان معارضته الأحاديث الصحيحة.

و«إن دراسة الحديث التحليليِّ في شموله لعددٍ من فنون العلم، هو أشبَه بما يُعْرَف (بالمَساق التكامُليِّ)[1] إذ يَسْتخدِم فيه الطالب خبرته ومهاراته البحثيَّة، واستحضار ما تحصَّله طوال مسيرته الدراسيَّة من معارف، كاللغة، والبيان، والنحو، والصرف، وعلوم الحديث، والتخريج، والفقه، والسيرة، والأدب، والتاريخ، والقصص، ومعرفة البلدان، واستنباط الأحكام الشرعية، واستخلاص الدروس والعِبَر، وغير ذلك مما يحفُل به درس الحديث التحليليِّ»[2].

ويُفارق الحديث التحليليُّ بذلك دراسة الأسانيد في كونه يُعْنَى بمعرفة حال رواته جرحًا وتعديلاً، والنظر في اتِّصال السند من عدمه، والحكم على الحديث بالنظر للسند والمتن وانتفاء الشذوذ والعلة فيهما معًا، والنظر في المُتابعات والشواهد إن احتيج إلى ذلك، دون خوضٍ في فقه الحديث والاستنباطات الدقيقة منه، إلا إن احتيج إلى بعض ذلك فيما يَخُصُّ الحكم على الحديث بالنظر للتفرُّد والمُخالفة.

نشأة الحديث التحليليِّ، وتطوُّره:

إن جذور الحديث التحليليِّ قديمةٌ ابتداءً من التصنيف في الصحاح والسنن والجوامع حيث تُعْنَى بتبويباتٍ واستنباطاتٍ في عناوين كُتُبها وأبوابها، ولقد اشتُهِر عن فقـه الإمام البخاري أنه في تبويبه، كما أن عناوين أبواب «صحيح ابن خزيمة»، وكتاب ابن حبان: «التقاسيم والأنواع» على الأوامر والنواهي

(١) انظر «دليل المصطلحات المستخدمة في الجودة والاعتماد الأكاديمي».
(٢) «محاضرات في الحديث التحليلي» للدكتور أبي لبابة الطاهر حسين ص ٧.

وغيرها من أعظم ما يُستفاد منه في ذلك العصر، إضافةً لكُتُب مُختلف الحديث ومُشكله، وغير ذلك من أنواع التصنيف.

وأما الحديث التحليليُّ بمعنى أوسع فيُمكننا القول بأنه مَرَّ بثلاث مراحل كما يلي:

المَرحلة الأولى: كُتُب الشروح الحديثيَّة.

وهي المَرحلة الأُمُّ للحديث التحليليِّ، وخاصَّةً شروحات «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«الموطأ»، والسُّنن، وكُتُب الأحكام على تفاوتٍ بينها، وأبـرزها: «فتح الباري» للحافظ ابن رجب، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«إرشاد الساري» للقسطلاني، و«التمهيد لما في الموطأ من المعـاني والأسـانيد» لابن عبدالبر، و«المنهل العذب المورود في شـرح سنن أبي داود» للسبكي، وشروح عمدة الأحكام وبلوغ المرام.

ويُلحق بها كُتُبٌ معاصرة اعتنت بشروح بعض الكُتُب الحديثيَّة مثل شرح بلوغ المرام: «توضيح الأحكام» للعلامة الشيخ عبدالله البسام، وشروح «رياض الصالحين» وغيرها من الشروح.

المَرحلة الثانية: كُتُبٌ مُتقدِّمةٌ أُفْرِدَتْ بشرح حديثٍ شريفٍ.

ومن أمثلتها[1]: شرح شيخ الإسلام ابن تيمية لحديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث عمران بن حصين: «كان الله ولم يكن شيء قبله»، و«شرح

(١) انظر «التعريف بما أُفرِد من الأحاديث بالتصنيف» ليوسف بن محمد العتيق.

حديث ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم» و«شرح حديث: من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا» لابن رجب الحنبلي، و«قطر الوليِّ على حديث الوليِّ» للشوكاني، وهو شرح لحديث: «من عادى لي وليًّا»، و«نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد» للحافظ العلائي.

ولنأخذ هنا بإيجاز كتابًا واحدًا يُعَدُّ نموذجًا مُتقدِّمًا في الحديث التحليليِّ من هذه المَرحلة، وإن لم يحمل هذا الاسم ألا وهو كتاب العلائي «نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد».

وهو شرحٌ لحديث ذي اليدين، الذي ذكر فيه سهو النبي ﷺ في إحدى الصلوات، فقدَّم له، وذكر نصَّ حديث ذي اليدين، ثم تناول - رحمه الله - ما يلي:

تراجم رواة حديث ذي اليدين من الصحابة والتابعين، وما يتعلَّق بذي اليدين.

تخريج طُرُق حديث ذي اليدين، وبيان ألفاظه، وذكر فيه المسائل المُتعلِّقة بطُرُق حديث ذي اليدين، والاختلاف في واقعة السهو أهي قصةٌ واحدةٌ أم اثنتين، وحكم قول الصحابيِّ: «من السُّنَّة كذا»، وتعريف المُتواتر، وشروطه، والخلاف فيه، والكلام على مُتعلَّقاته، والفرق بينه وبين الحديث المشهور، ثم ذكر الجمع بين ألفاظ طُرُق حديث أبي هريرة.

وتكلَّم على مُفردات ألفاظ الحديث.

وتناول ما يتعلَّق بالحديث من الإعراب وعلمي المَعاني والبيان.

وتطرَّق إلى ما يتعلَّق بهذا الحديث من أصول الدين.

وتناول ما يتعلَّق بالحديث من أصول الفقه، وعلوم الحديث، وأطال جدًّا في ذكر المَسائل الفقهية، وما يُستنبط من الحديث، وبلغت واحدًا وأربعين مسألةً.

وذكر حكم إخبار الواحد عن أمر حِسِّيٍّ يحضره خلْقٌ كثيرٌ، حكم تفرُّد الواحد بخبرٍ تتوفَّر الدواعي على نقله، والكلام في الحديث الشاذِّ، وترجيح رواية الجماعة الأحفظ والأتقن على الأقل منهم في ذلك، وانفراد الثقة بزيادةٍ في الحديث وردها في بعض الصُّوَر، والترجيح بكثرة الرُّواة، والردّ على الآمديِّ فيها، ونسيان أصل الرواية إذا جزم بها فرعه الراوي عنه، وتكلَّم عن استدلال الحنفيَّة على ردِّ الخبر الواحد.

وقريبٌ من كتاب العلائي أيضًا «جامع العلوم والحكم في شرح الأربعين النووية» للحافظ ابن رجب رحمه الله.

المرحلة الثالثة: كُتُب الحديث التحليليِّ المُعاصرة.

وهذه الكُتُب تناولت عددًا من الأحاديث شرحًا تحليليًّا، وهي على ضربين:

منها لم يتَسَمَّ باسم الحديث التحليليِّ مثل: «عشرون حديثًا من صحيح البخاريِّ دراسة أسانيدها وشرح متونها» للعلامة عبدالمحسن العباد، وكذا «عشرون حديثًا من صحيح مسلم» له، و«دراسة حديث «نضر الله امرءًا سمعَ

مقالتي... روايةً ودرايةً»، وشرح الدكتور ناصر العبودي لكتاب الصيام من «بلوغ المرام»، وكتاب «الفوائد المنتقاة من حديث «مثل القائم على حدود الله» للشيخ عبدالآخر حماد الغنيمي.

والآخر مؤلفات أفردت باسم «الحديث التحليليّ»، وقد كتب بعضها مُقرَّراتٍ في بعض الجامعات مثل «حديث تحليلي» تأليف د. طارق محمد الطواري[١]، و«محاضرات في الحديث التحليليّ» للدكتور أبي زكريا يحيى سعيدي، و«الحديث التحليليُّ» للدكتور العليمي[٢]، وقد اعتمده قسم الدراسات الإسلاميَّة بجامعة الإمارات، و«محاضرات في الحديث التحليليّ» للأستاذ الدكتور أبي لبابة الطاهر حسين.

وسيأتي الكلام على بعضها في المَبحث الثالث إن شاء الله.

---

(١) لم يطبع وهو منشور على الشبكة.

(٢) لم أقف عليه.

المَبحث الثاني

جوانب دراسة الحديث التحليليّ

إن إدراك حاجة الأُمَّة وأهم ما ينفعها من أبرز مظاهر فقه الناظر والكاتب، ورأس ذلك أن يُتناول من السُّنَّة الأحاديث التي تعالج أمرًا عقديًا، أو فقهيًا، أو سلوكيًا، أو تربويًا، أو تميز ذلك؛ ولأهمية الاعتقاد وكون المسلم بحاجةٍ إلى ترسيخ الإيمان بالله وسائر جوانب الإيمان، مع العناية بمعرفة الأحكام الشرعيَّة من حلالٍ، وحرامٍ، واستحبابٍ، وكراهةٍ، وإباحة، مع معرفة الآداب الفاضلة والأخلاق الحسنة؛ ليُعمل بها، ويقتدى بها، ولمعرفة رذائل الأخلاق ومساوئها؛ لتُجتَنب وليُنهَى عنها، كما أن العناية بالسُّنَّة في الجوانب التربويَّة من الأمور المُهمة في هذا العصر خصوصًا بعد لجوء طائفةٍ من المسلمين اليوم إلى تربية الغرب، وغفلتهم عن إمام المُربِّين وسيد المُرسلين ﷺ.

وإن السُّنَّة النبويَّة فيها من الجوانب التربويَّة لأُمَّة الإسلام بل للبشرية جمعاء؛قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الجمعة: ٢].

وعلى الباحث أن يُعْنَى بالوقوف على المُؤلَّفات الخاصَّة بالحديث المُراد تناوله تحليليًا – إن وُجِدَتْ –، وهذا مما يُعينه في بحثه، وليستفيد من جهود من سبقه مع نسبة الفضل لأهله، ولكي تتَّضِح له إمكانيَّة الإضافة في مجاله، وإلا

اختار حديثًا آخر، كما عليه أن يذكر المُؤلَّفات والبحوث المُتعلِّقة بالحديث.

ويحتاج الباحث في دراسة الحديث التحليليِّ إلى عِدَّة جوانب؛ لينطلق في دراسة الحديث دراسةً تحليليَّةً، تتناول الإسناد والمتن؛ ولذا أُقسِّمها بهذا الاعتبار:

جوانب دراسة الإسناد:

١- تخريج الحديث وجمع طُرُقه:

على الباحث أن يختار أولاً الحديث الصحيح أو المُحتَجَّ به، ثم يُخَرِّج الحديث من المَصادر الأصليَّة بجَمْع الألفاظ التي رُوِي فيها الحديث؛ ولأنها تساعد على فقه الحديث والتأليف بين المُتعارضات إن وُجِدَتْ.

والمقصود من التخريج من مصادره الأساسيَّة: المُسندة، ولا يلجأ الباحث إلى التخريج من غير المَصادر الأصليَّة ككُتُب الجوامع الحديثيَّة والزوائد ونحوها، إلا لأمرٍ عارضٍ، أو فائدةٍ ما كفقد الأصول، أو التثبُّت من إخراج الحديث من كتابٍ ما.

وعلى الباحث أن يُبيِّن درجة الحديث بذِكْر من صحَّحه، أو حسَّنه من العلماء إن كان الحديث خارج الصحيحين، وأما النظر في الحديث الضعيف وشديد الضعف، وجعله هدفًا في الحديث التحليليِّ فليس بمقصودٍ إذ هذا النوع ليس بحُجَّةٍ لا في العقيدة، ولا في الأحكام إلا في دراسةٍ نقديَّةٍ لغرض التنبيه على عدم صحة ما جاء في موضوعٍ مُعَيَّنٍ.

وقد يستهدف حديثًا شهيرًا غير صحيح؛ لبيان نكارته، وكما قد يتوسَّع أحيانًا في شرح الضعيف في بعض الشروح جريًا على الغالب، أو لاحتمال أنه قد يصحُّ من وجهٍ ما، والله أعلم.

ولأهمِّيَّة جمع طُرُق الحديث هذه نُبَذٌ من كلام الجهابذة تدُلُّ على أهميَّته:

قال الإمام يحيى بن معينٍ: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه[1].

وقال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تَجْمَع طُرُقه لم تفهمه، والحديث يُفسِّر بعضُه بعضًا»[2].

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهريُّ: «الحديث إذا لم يكن عندي من مائة وجهٍ أَعُدُّ فيه نفسي يتيمًا»[3].

قال ابن حزم: «تأليف كلام رسول الله ﷺ وضم بعضه إلى بعضٍ، والأخذ بجميعه فرض لا يَحِلُّ سواه[4]».

قال القاضي عياضٌ رحمه الله: «الحديث يحكم بعضه على بعضٍ، ويبيِّن مُفَسَّرُه مشكِلَه».

وقال في موضعٍ آخر: «فالحديث يُفَسِّر بعضُه بعضًا، ويرفع مُفَسَّرُه الإشكال

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٢٧٠).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٢٧٠).

(٣) «تاريخ بغداد» (٦/ ٩٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٥٠).

(٤) «المحلى» (٣/ ٣٤٠)

عن مُجْمَله ومتشابهه».

وقال عند شرح حديث: «وقد جاء مُفَسَّرًا في الحديث بما لا يحتاج إلى غيره»[١].

وقال ابن دقيق العيد: «الحديث إذا اجتمعت طُرُقه فَسَّر بعضها بعضًا»[٢].

وقال العراقيُّ: «والروايات يُفَسِّر بعضُها بعضًا، والحديث إذا جُمِعَتْ طُرُقه تبيَّن المُراد منه»[٣].

ولهذا قد اعتنى علماء الحديث للتصنيف في جمع طُرُق الحديث الواحد في مُصنـف مُستقِلٍّ[٤]، مثل «جزءٌ في طُرُق حديث البراء بن عازب في عذاب القبر» للـدارقطنـي، و«جزءٌ في الكلام على حديث البحر هو الطهور ماؤه» لابن عبدالهادي.

وإن جمع الطُّرُق له فوائد عديدةٌ في الأسانيد والمتون، وأبرزها فيما يتعلَّق بالإسناد ما يلي[٥]:

التصـريح بالأسـماء المُبهمة في الإسناد، أو المتن: كحدثنا فلانٌ، أو رجلٌ، أو فلانٌ وغيره، أو غير واحدٍ، أو رأى رجلا، فتأتي الطُّرُق الأخرى فتعينه.

١- تعيين الأسماء المُهملة في الإسناد، أو في المَتن: كأن يأتي في طريق محمدٍ

(١) من «منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم».

(٢) «إحكام الأحكام» (١/ ١١٧)

(٣) «طرح التثريب» (٥/ ٥٦).

(٤) انظر: كتاب: «التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف» ليوسف بن محمد العتيق.

(٥) انظر: «المُسْتَخْرجات نشأتها وتطورها» ص ٤١، و«التأصيل لأصول التخريج (ص ٦٨).

من غير ذكر ما يُميِّزه عن غيره من المُحدِّثين، ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يشاركه في الاسم، فتأتي الطُّرُق الأخرى، فتُمَيِّزُه عن غيره.

٢- تمييزٌ للمتن المُحال به على المتن المُحال عليه: كما وقع في كتاب مسلم، فإنه يُخرِّج الحديث على لفظ بعض الرواة، ويُحيل بباقي ألفاظ الرُّواة على ذلك اللفظ الذي يُورده، فتارةً يقول: مثله، فيُحمَل على أنه نظير سواءٌ. وتارةً يقول: نحوه أو معناه، فتُوجد بينهما مخالفةٌ بالزيادة والنقص.

٣- تعيين الإدراج في الإسناد، أو في المتن: إذ قد تأتي روايةٌ فيها إدراجٌ، وهو ما كانت فيه زيادةٌ ليست منه، فتأتي الطُّرُق الأخرى للرواية، فتكشف الإدراج.

٤- تمييز رواية المُختلط، وبيان زمنها، وذلك أن تكون الرواية عمَّن اختلط، ولم يتبيَّن: هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده؟ فتُبيِّنه الطُّرُق الأخرى، إما تصريحًا، أو بأن يأتي عنه من طريق من لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط.

٥- الوقوف على المُتابعات والشواهد للحديث حصول القُوَّة بكثرة الطُّرُق المُحتملة للتقوية.

٦- الترجيح عند تعارض الروايات من خلال قرائن لذلك.

٧- حصول عُلوِّ الإسناد بقِلَّة الوسائط في بعضها إلى رسول الله ﷺ.

ومن فوائد التخريج فيما يتعلَّق بالمتن ما يلي[١]:

٨- تفسير الألفاظ الغريبة، وقد نصَّ أهل العلم على أن أجود أو أولى تفسيرٍ للألفاظ الغريبة في الحديث؛ ما جاء مُفَسَّرًا به في بعض روايات الحديث.

٩- الوقوف على سبب الحديث وقصته، وهذا له أثرٌ لا يُنكَرُ في بيان معنى الحديث.

١٠- الكشف عن المُبهمات سواءٌ أكانت في الإسناد أم في المتن في تسمية الصحابيِّ.

١١- تبيين ما أُجمِل، فقد يتصرَّف الراوي، فيختصر الحديث، أو يُجمِل في روايةٍ، ويُفَصِّل في أخرى.

١٢- الترجيح بين المعاني المُحتمَلة في الرواية.

١٣- الوقوف على الجزم في حال كون الرواية على الشكِّ.

١٤- الترجيح في حال التردُّد من الراوي في روايته.

١- الترجمة لرجال الإسناد:

يُترجم للصحابي المذكور في الحديث بما يُوَضِّح اسمه ونسبه وكُنيته، وأبرز فضائله ومناقبه، ويرجع إلى المَراجع الأصليَّة من خلال الكُتُب المُؤلَّفة في الصحابة مثل «الاستيعاب بمعرفة الأصحاب» لابن عبدالبر، و«أسد الغابة

---

(١) مستفاد من «ضوابط مهمة لحسن فهم السنة» (ص ١٥٤)، وانظر: «التأصيل لأصول التخريج» (ص ٦٨).

في معرفة الصحابة» لابن الأثير، و«الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر، والكتب المُؤَلَّفة للتعريف برجال الكُتُب الستة: كـ «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» وملحقاته، وبالرجوع لـ «خلاصة تذهيب الكمال» للخزرجي، وفيما يَخُصُّ أحاديث كل راوٍ يراجع ما لكل واحدٍ من العدد: «تلقيح فهوم أهل الأثر» لابن الجوزي فإنه نفيسٌ.

وأما بقيَّة الرواة فيذكر اسم الراوي ونسبه وما يُمَيِّزه عن غيره، وكنيته، ونسبهُ، وعددًا من شيوخه على أن يكون من ذُكِرَ بالإسناد منهم، وعددًا من تلاميذه مع بيان منزلته من حيث القبول والردُّ بذِكْر الأقوال في الجرح والتعديل، وما ذُكِر من مناقبه وفضائله، ورحلاته، ووفاته زمانًا ومكانًا؛ ليستفاد من هذه المَعلومات في استخراج لطائف الأسانيد، ويراجع في ذلك كُتُب رجال الكتب السِّتَّة - إن كان من رُواتها- وأجمعها «تهذيب الكمال» مع الاستفادة من «تهذيب التهذيب» فيما زاده واستدركه ابن حجرٍ على شيخه المِزِّيِّ،و «تقريب التهذيب» و«الكاشف» للذهبي و«الخلاصة» للخزرجي، ويُستفاد من الثلاثة الأخيرة في الخلاصة في الحكم على الراوي جرحًا وتعديلاً.

٢- بيان لطائف الأسانيد:

والمَقصود منها استخراج مباحث، وفوائد علوم الحديث ومصطلحه من خلال تخريج الحديث، ودراسة إسناده ومتنه، ولا يتأتَّى ذلك إلا بعد معرفة رواته وأحوالهم وأوصافهم، وفائدتها أنها تُمَكِّن الناظر من التطبيق العمليِّ

لمباحث المُصطلح، والإشارات لأبرز جوانبه.

ومن أبرز من اعتنى بلطائف الأسانيد: النووي في شرحه من العلماء السابقين الإمام النووي - رحمه الله - في «شرحه لصحيح مسلم»[١]، والحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في «فتح الباري»[٢] والعيني في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»[٣].

وتتناول لطائف الإسناد أمورًا عديدة أذكر جملةً[٤] منها؛ ليكون الناظرة على بصيرةٍ في ذلك، وليزداد من معرفتها:

١- التنبيه على من أخرج حديث الراوي من أصحاب الكُتُب السِّتَّة أو غيرهم.

٢- التنبيه على كون الحديث من رواية صحابيٍّ عن صحابيٍّ، وهو كثير في الأحاديث، أو ثلاثة صحابةٍ بعضهم عن بعضٍ، أو أربعةٌ بعضهم عن بعضٍ، وهو قليل جدًّا، وقد جمع النوويُّ الرُّباعيات من الصحابة والتابعين في أول «شرح صحيح مسلم» بأسانيدها، وجملاً من طُرُقها[٥].

٣- التنبيه على كونه من رواية تابعيٍّ عن تابعيٍّ، وقد يجتمع في حديثٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَأَكْثَرُ مَا اجْتَمَعَ التَّابِعُونَ فِي حَدِيثٍ

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (١ / ٧٧) و(٢ / ٩٠).

(٢) «فتح الباري (١ / ٢٢٩ح ١٣٠).

(٣) «عمدة القاري» (١ / ٤٣٢) و(٦ / ٤٩٤).

(٤) استفدت كثيرا من ثنايا من شرح شيخنا العباد لعشرين حديثًا من صحيحي البخاري ومسلم، وينظر هذان الكتابان؛ للتدرب على المزيد في ذلك.

(٥) «شرح النووي على مسلم» (١ / ٦٣).

وَاحِدٍ سِتَّةُ أَنْفُس أَفْرَدَهُ الْخَطِيبُ بِالتَّصْنِيفِ فِي جُزْءٍ لَهُ، وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ فِي فَضْلِ قِرَاءَةِ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

٤- التنبيه على كون الحديث من رواية مدنيٍّ، أو مصريٍّ، أو قرشيٍّ.

٥- التنبيه على سند الحديث هل فيه من المَوالي، وتبيان هل الراوي مولًى من أعلى أم مولى من أسفل؛ لأن لفظة (المَولى) من ألفاظ الأضداد، فتطلق على المُعتِق والمُعتَق، فالمعتِق الذي هو السيِّد هو المَولى من أعلى، والمُعتَق الذي هو العبدهو المَولى من أسفل، ومثاله: نافع القرشي مولاهم؛ لأن نافعًا أعتقه ابن عمر رضي الله عنهما فهو مولًى لابن عمر، فابن عمر يُسَمَّى مولًى، ونافعٌ يُسَمَّى مولًى، فابن عمر يُسَمَّى المُعتِق، وهو المَولى من أعلى، ونافعٌ المُعتَق وهو المَولى من أسفل، والولاء يكون أيضًا بغير العتق، فيكون بالحِلْف، ويكون بالدُّخول في الإسلام[1].

٦- التنبيه على صفة رواية الحديث عن النبي ﷺ: هل هي بالسماع أم بغيره.

٧- التنبيه على الهيئة التي حصل فيها أداء الحديث من الرُّواة مما يدُلُّ على ضبطه وإتقانه.

٨- بيان من وُصِفَ بالتدليس من الرُّواة، ومعرفة نوع التدليس، وثبوته عنه، وما إذا صرَّح بالإخبار والإنباء في طُرُقٍ أخرى.

٩- التنبيه على المُتابعة القاصرة، والمتابعة التامَّة في الروايات.

---

(١) انظر: «شرح سنن أبي داود» للشيخ عبدالمحسن العباد، تحت باب ما جاء في صوم الاثنين والخميس في شرح حديث (إن أعمال العباد تعرض يوم الاثنين ويوم الخميس).

١٠- التنبيه على الكُنَى، وهي من المُهِمّ في هذا الفنّ كما قال الحافظ ابن حجر[١]، ومن الرُّواة من سُمِّيَ بالكُنْية ولا اسم له غيرها، ومنهم من عُرِف بكُنْيته، ولم يُعْرَفْ: له اسمٌ أم لا، ومنهم لُقِّبَ بكُنْيَةٍ، وله غيرها اسمٌ وكُنْيَةٌ، ومنهم من له كنيتان أو أكثر، ومنهم من اختلف في كنيته، ومنهم من عُرِفَتْ كُنيته، واختُلِف في اسمه، ومنهم من اختُلِف فيهما، ومنهم من عُرِف بالاثنين[٢].

١٠- التنبيه على كون صحابي الحديث من العبادلة، وقد ذكر العراقي[٣] أن في الصحابة ممن يُسَمَّى عبدالله نحو ثلاثمائة رجلٍ، لكن اشتُهِر إطلاق اسم العبادلة على أربعةٍ منهم: ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وابن عمرو ابن العاص كذا ذكرهم أهل الحديث وغيرهم.

١١- التنبيه على ألقاب المُحدِّثين كعبدان، وهو لقبٌ اشتُهِر به، واسمه: عبدالله بن عثمان.

١٢- التنبيه على الأنساب كالزهريِّ، وهو محمد بن مسلم، وقد اشتُهر بهذه النِّسبة، كما أنه اشتُهِر أيضًا بالنسبة إلى جدِّه شهابٍ، فيُطْلَقُ عليه كثيرًا: إما الزهريُّ، وإما ابن شهابٍ.

١٣- التنبيه إن كان في سند الحديث رجلٌ روى عنه راوٍ مُتقدِّمٌ وراوٍ متأخِّرٌ، وهذا يُعرَف في المُصطلح بالسابق واللاحق، وهو أن يشترك اثنان في الرواية عن

---

(١) «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» (ص ٤٦).

(٢) «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث» (١ / ٢٤).

(٣) «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» ج٣ ص ١٨٧٦.

شيخٍ أحدهما فوق الشيخ المَرويّ عنه في المرتبة مع تباعد ما بين وفاتيهما أي الراويين عن الشيخ.

١٤- رواية الأبناء عن الآباء، وهو كثيرٌ.

١٥- وعكسه رواية الآباء عن الأبناء، وهما نوعان مُهمّان، وفائدته الأمن من ظن التحريف الناشئ عن كون الابن أبًا أو الأب ابنًا، وفي ذلك مُصنفاتٌ عِدّةٌ[١].

١٦- كون الإسناد مُسلسلاً بصيغة من صيغ الأداء كالعنعنة أو التحديث، وقد قال الحافظ ابن حجرٍ في «نخبة الفكر»: «وإن اتّفق الرُّواة في صيغ الأداء أو غيرها من الحالات فهو المُسلسَل».

١٧- كون إسناد الحديث فيه إمامٌ من أئمّة الحديث من الذين وُصِفوا بأوصاف عليّة في المَدح كأمير المُؤمنين في الحديث مثلاً، إذ وُصِف به سفيان الثوري وَصَفَه بذلك شعبة وابن عيينة وأبو عاصمٍ وابن معينٍ وغير واحد من العُلماء كما في «تهذيب التهذيب»[٢].

١٨- التنبيه في كون الإسناد فيه رجلٌ من المُخَضرمين، والمُخضرمون هم الذين أدركوا الجاهليّة والإسلام، ولم يروا النبي ﷺ، وهم مَعدودون في كبار التابعين.

---

(١) «فتح المغيث» (٣/ ١٨٦).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١٣-١١٥).

١٩- التنبيه على من اشتُهِر بلقبه مثل الأعمش: سليمان بن مهران، كما اشتُهر باسمه، ومعرفة مثل ذلك من الأمور المُهِمَّة؛ لئلا يظن الواحد اثنين إذا ذُكِرَ في موضعٍ بالاسم، وفي آخر باللقب.

٢٠- التنبيه على صِيَغ الأداء التي في الإسناد، مثل: التحديث، والسماع، والإخبار، والعنعنة، أو الوِجادة.

٢١- التنبيه إذا كان الإسناد مُشتملاً على السلسلة التي وصفها العلماء بأنها أصح الأسانيد مثل رواية مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمر. ويُقال لها: السلسلة الذهبيَّة. ويُنظر في أصحِّ الأسانيد إلى الصحابة معرفة علوم الحديث للحاكم[1].

(١) ضمن النوع الثامن معرفة الجرح والتعديل (ص٥٣).

جوانب دراسة المتن

١- معرفة غريب الحديث:

إن: «معرفة غريب الحديث فن مُهِمٌّ، يقبح جهله بأهل الحديث خاصَّةً، ثم بأهل العلم عامَّةً، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه جديرٌ بالتحرِّي، جديرٌ بالتوقِّي»[١].

وإن أبرز ما يُعين في بيان الغريب، وما احتاج إلى توضيح تفسير الحديث بالحديث، وقد بيَّن الرسول ﷺ معاني بعض الألفاظ والمُراد منها، كما في حيث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ». قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لاَ دِرْهَمَ لَهُ وَلاَ مَتَاعَ. فَقَالَ «إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِى يَأْتِى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلاَةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِى قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِى النَّارِ»[٢].

وكما في حديث عبدالله بن مسعودٍ عن النبي ﷺ قال: «لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِى قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ». قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، وَنَعْلُهُ حَسَنَةً. قَالَ «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ»[٣].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٣٩٧).

(٢) رواه «مسلم»: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٢٥٨١) و«أحمد» (١٤/ ٤٣٧ ح٨٨٤٢).

(٣) رواه «مسلم» كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه (ح٩١).

ويُمكننا الاستفادة في توضيح الغريب من خلال جمع المَرويَّات، ومُراجعة كُتُب الشروح الحديثيَّة.

ومن خلال الكُتُب المُؤلَّفة في غريب الحديث، ولها أهميَّةٌ كبيرةٌ، إذ سئل الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - عن القطيعاء فقال: «سلُوا أصْحَاب الغَريب، فإنِّي أكره أنْ أتكلَّم في قول رَسُول الله - ﷺ - بالظنِّ»[1].

ومن أشهر المُؤلَّفات في غريب الحديث:

«غريب الحديث» للهروي، و«غريب الحديث» لأبي إسحاق الحربي، و«غريب الصحيحين» للحميدي، و«غريب الحديث» لابن الجوزي، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، وهو من أجمعها وأنفعها.

كما يُستفاد في شرح الغريب من المَعاجم العربيَّة، وأشهرها:

«الصحاح» للجوهري، و«القاموس المحيط» للفيروز بادي، وشرحه «تاج العروس» للزبيدي، و«لسان العرب» لابن منظور، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس، و«المُحكم» و«المُخصص» لابن سيده، و«تهذيب اللغة» للأزهري، و«المعجم الوسيط» لإبراهيم أنيس وآخرين.

٢- معرفة أسباب ورود الأحاديث

إن مما لا شك فيه أن «العلم بالسبب يُؤدِّي إلى العلم بالمُسبَّب، فقد لا يُمكن معرفة تفسير الحديث دون الوقوف على قصته، وبيان وروده، فبيان سببه طريقٌ

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص ١٥٩، و«تدريب الرَّاوِي في شَرْح تَقْرِيب النَّواوي» (٢/ ١٨٦).

قويٌّ في فهم معاني الحديث»[١].

وقال الشاطبي: «إن معرفة السبب تُساعد على معرفة المُراد من النصِّ»[٢].

وفي الحديث التالي يتجلَّى لنا أهميَّة معرفة أسباب ورود الحديث.

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمُ الصُّوفُ، فَرَأَى سُوءَ حَالِهِمْ قَدْ أَصَابَتْهُمْ حَاجَةٌ، فَحَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَبْطَئُوا عَنْهُ حَتَّى رُئِىَ ذَلِكَ فِى وَجْهِهِ - قَالَ: - ثُمَّ إِنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ جَاءَ بِصُرَّةٍ مِنْ وَرِقٍ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، ثُمَّ تَتَابَعُوا حَتَّى عُرِفَ السُّرُورُ فِى وَجْهِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ سَنَّ فِى الإِسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلاَ يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَىْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِى الإِسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلاَ يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَىْءٌ»[٣].

وذلك أننا نستفيد من هذا الحديث أن قول الرسول ﷺ «مَنْ سَنَّ فِى الإِسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلاَ يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ» إنما هو فيمن صنع شيئًا له أصلٌ في الشرع، ولا يشمل ما لا أصل له في الشرع؛ لأنه يدخل عندئذٍ في الإحداث في الدين، وهو محذورٌ.

ومن المُؤلَّفات في أسباب ورود الحديث: «البيان والتعريف في أسباب

(١) «منهج ذوي النظر» (ص ٢١١).

(٢) «الموافقات» (٨/ ١٩٩).

(٣) «صحيح مسلم»: كتاب العلم، باب منْ سَن سُنَّة حسنة أو سَيِّئة ومنْ دعا إلى هدى أو ضلالة (ح١٠١٧).

ورود الحديث الشريف» لابن حمزة الدمشقي،و «أسباب النزول» للواحدي، و«اللمع في أسباب ورود الحديث» للسيوطي.

٣-الشرح الإجماليُّ للحديث:

إن من مُتطلَّبات الحديث التحليليِّ: العناية بشرح الحديث شرحًا مُجملاً يُبيِّن فيه المعنى العامُّ للحديث، وما يدور حوله، وهذا أمرٌ قد اعتنى العلماء به عنايةً كبيرةً، ومن أقوال أئمتنا في أهميَّة فقه الحديث وفهمه وتفسيره.

قال علي بن خشرم رحمه الله: «كنا في مجلس سفيان بن عيينة، فقال: يا أصحاب الحديث، تعلَّموا فقه الحديث حتى لا يقهركم أصحاب الرأي»[(١)].

وقال سفيان الثوري رحمه الله: «تفسير الحديث خيرٌ من سماعه»[(٢)].

وقال علي بن المديني رحمه الله: «التفقُّه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[(٣)].

وقال الإمام أبو جعفر الطحاويُّ: «والواجب على ذوي اللُّبِّ أن يعقلوا عن رسول الله ﷺ ما يخاطب به أُمَّته، فإنه إنما يُخاطبهم به؛ لِيُوقفهم على حدود دينهم، وعلى الآداب التي يستعملونها فيه، وعلى الأحكام التي يَحْكُمون بها فيه، وأن يعلم أنه لا تضادَّ فيها، وأن كل معنًى منها يُخَاطبهم به يخالف لفظه فيه الألفاظ التي قد كان خاطبهم فيما قبله من جنس ذلك المعنى، وأن يطلبوا ما في

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٦٦).
(٢) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص١٣٥)..
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٨).

كل واحد من ذينك المَعنيَيْن إذا وقع في قلوبهم أن في ذلك تضادًا أو خلافًا، فإنهم يجدونه بخلاف ما ظنوه فيه، وإن خَفِيَ ذلك على بعضهم؛ فإنما هو لتقصير علمه عنه، لا لأن فيه ما ظنه تضادًا أو خلافًا؛ لأن ما تولاه الله بخلاف ذلك»[١].

لذا على الباحث أن يستفيد من كُتُب الشروح الحديثيَّة؛ وينهل من علومهم وفهمهم السليم؛ لكي لا يُفسِّر الحديث ويشرحه على غير المَعنى المُراد، ولكي يُعطي القارئ الثقة بصحة المَعلومة في إحالته لكلام العلماء وفهمهم.

وعليه أن يتأمَّل شرح كل حديثٍ يبحث فيه، ويدرسه دراسةً تحليليَّةً، لكي تعمَّ الفائدة والنفع، وعليه أن يحذر من المسائل التي لا تُستَنْبَط من الحديث، وقد عَدَّ ابن دقيق العيد - رحمه الله- من مقاصده في شرح الإلمام: الإعراض عما فعله كثيرٌ من الشارحين من إيراد مسائل لا تُستَنبط من ألفاظ الحديث، كمن يأتي إلى حديثٍ يَدُلُّ على جواز المَسح على الخفين، أو الاستنشاق أو الظهار أو الإيلاء مثلاً، فيأتي بمسائل ذلك الباب من غير أن تكون مستنبطةً من الحديث الذي يتكلَّم عليه، وإن أمكن فبطريقٍ مُستبعدٍ»[٢].

وهذه طائفةٌ من كُتُب الشروح؛ ليستفاد منها:

شروح صحيح البخاري: «أعلام الحديث» للخطابي، «التوضيح بشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن، «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن رجب، «فتح الباري» لابن حجر، «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري» للقسطلاني،

(١) «مشكل الآثار» (١/ ١٥٩).
(٢) «شرح الإلمام» (١/ ٢٥).

«الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري» للكرماني، «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعيني، «فيض الباري على صحيح البخاري» لمحمد بن أنور الكشميري، «عون الباري» لصديق حسن القنوجي، وغيرها.

شروح صحيح مسلم: «المُعلم بفوائد مسلم» للمازري، «إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي عياض، «المُفهم شرح صحيح مسلم» للقرطبي، شرح النووي: «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، «شرح الأُبِّي على مسلم»، «فتح المُلهم بشرح صحيح مسلم» لشبير بن أحمد العثماني، «تكملة فتح المُلهم» لمحمد تقي العثماني.

شروح سنن أبي داود: «معالم السنن» للخطابي، «تهذيب السنن» لابن القيم، «شرح ابن رسلان»، «شرح بدر الدين العيني» للسنن، «عون المعبود ونهاية المقصود» للعظيم آبادي، «بذل المجهود في حل أبي داود» لخليل بن أحمد السهارنبوري، «المنهل العذب المورود في شرح سنن أبي داود» لمحمود خطاب السبكي، وتكملته «فتح الملك المعبود» لأمين محمد خطاب.

شروح سنن الترمذي: «عارضة الأحوذي» لابن العربي، «والنفخ الشذي» لابن سيد الناس، وتكملته للعراقي، و«قوت المغتذي» للسيوطي، و«تحفة الأحوذي» للمباركفوري.

شروح سنن النسائي: «حاشية السيوطي على السنن»، و«حاشية السندي»، و«شرح الشيخ محمد المختار الشنقيطي عليه»، و«شرح محمد الأثيوبي»،

و«التعليقات السلفية على سنن النسائي» لشيخنا محمد عطاء الله حنيف.

شروح سنن ابن ماجه: «حاشية للسيوطي عليه»، و«حاشية السندي»، و«شرح مغلطاي»، و«إنجاز الحاجة» للشيخ محمد على جانباز.

شروح الموطأ: وأعظمها «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» و«الاستذكار» لابن عبدالبر، و«شرح الزرقاني» للموطأ، «وأوجز المسالك» للكاندهلوي.

كما ينبغي الرجوع إلى الشروح المُعاصرة للعلماء ابن باز، والألباني، وابن عثيمين، وعطية سالم -رحمهم الله أجمعين- وغيرهم لشروح كُتُب السُّنَّة، وشروح «رياض الصالحين»، و«بلوغ المرام» و«عمدة الأحكام» و«الأربعين النووية»؛ للاستفادة منها، وخاصَّةً في المسائل المُعاصرة، وفيما يُستفاد من الحديث.

٣- إبراز الأحكام الفقهيَّة من الحديث:

إن الفقه في نصوص الوحيين يحتاج إلى علم بالمَباحث الأصوليَّة كالمُطلَق والمُقيَّد، والعامِّ والخاصِّ من أحاديث رسول الله ﷺ، وهي من الضوابط المُهمَّة لفهم السُّنَّة النبويَّة.

ويُراعى في ذكر الأحكام الفقهيَّة المستمدة من الحديث ما كان مُجمعًا عليه، وتوثيق ذلك من الكُتُب المُؤَلَّفة في معرفة المسائل المُجمع عليها، ككتاب «الإجماع» و«الإشراف» و«الأوسط» لابن المنذر و«مراتب الإجماع» لابن حزم، و«الإفصاح» لابن هبيرة، و«موسوعة الإجماع في الفقه

الإسلامي» لسعدي أوجيب، ومن خلال النصّ على الإجماع في كُتُب الفقه المُعتمدة وشروح الحديث.

وأما ما كان مُختَلفًا فيه من المسائل الفقهيَّة فتُراجع من مظانِّها في كُتُب الفقه في المذاهب المَتبوعة.

ففي المذهب الحنفي: تراجع «الهداية» للمرغيناني و«فتح القدير» لابن الهمام، و«المبسوط» للسرخسي، و«الجامع الصغير» لمحمد بن الحسن الشيباني، و«حاشية رد المحتار» لابن عابدين، و«شرح كتاب السير الكبير» للسرخسي.

وفي المذهب المالكي: «المدونة» لمالك بن أنس، و«التمهيد» و«الاستذكار» و«الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبدالبر، و«بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رشدٍ الحفيد، و«مختصر خليل» وشروحه كـ «الجواهر الإكليل» للأزهري.

وفي المذهب الشافعي: «الأم» للشافعي، و«المُهذب» لأبي إسحاق الشيرازي، وشرحه «المجموع» للإمام النووي وغيره، و«روضة الطالبين» للنووي.

وفي المذهب الحنبلي:

«عمدة الفقه» و«الكافي» و«المُقنع» و«المُغني» لابن قدامة المقدسي و«الشرح الكبير» لموفَّق الدين و«الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» للمرداوي، وغيرها.

وفي كُتُب الفقه المُقارن يُرْجَع إلى «المُحلى» لابن حزم، و«المغني»، و«بداية المجتهد» لابن رشد.

وفي كُتُب الفقه المُقارن الحديثة، والمسائل المُعاصرة يُرجع إلى:

«فتاوى المَجمع الفقهي»، و«فتاوى اللجنة الدائمة». و«بحوث وفتاوى هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية» و«الموسوعة الفقهية الكويتية»، و«موسوعة الفقه الإسلامي» للدكتور وهبة الزحيلي، وفتاوى الأئمة الكبار: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين، وغيرهم.

وتحتاج فقه الحديث إلى مُراجعة المُصنَّفات في مُختلف الحديث، مع أن نصوص القرآن، والسُّنَّة الصحيحة لا تعارض بينها في الحقيقة، ولأن السُّنَّة النبويَّة وحيٌ من الله ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣ - ٤]، تكفَّل الله بحفظها؛ لأن الله يقول: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، والسُّنَّة هي المُبيِّنة لذكر الله، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]. قال الله تبارك وتعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢].

ومن المَصادر المُهمَّة في مختلف الحديث: «مشكل الآثار» للطحاوي، و«تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة.

كما نحتاج إلى معرفة الناسخ والمنسوخ من الحديث، ومن النصوص الدالَّة على أهمِّيَّة معرفة هذا العلم: أن عليًّا رضي الله عنه مَرَّ بقاصٍّ يقُصُّ، فقال: «هل علمت الناسخ والمَنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكتَ، وأهلكتَ»[1].

---

(١) رواه القاسم بن سلام الهروي في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١١٧).

وقال القرطبي رحمه الله تعالى: «معرفة علم الناسخ والمنسوخ ركنٌ عظيمٌ، لا يَستَغْنِي عن معرفته العلماء، ولا يُنكِره إلا الجهلة الأغبياء؛ لِما يترتَّب عليه من معرفة الحلال والحرام»[١].

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى: «لا يجوز لِمسلم يؤمن بالله وباليوم الآخر أن يقول في شيءٍ من القرآن والسُّنَّة: هذا منسوخٌ إلا بيقينٍ»[٢].

ويقول الإمام الحازمي رحمه الله عن علم الناسخ والمنسوخ: «هو علمٌ جليلٌ ذو غَوْرٍ وغموضٍ دارت فيه الرؤوس، وتاهت في الكشف عن مكنونه النفوس، وقد توهَّم بعض من لم يحظ من معرفة الآثار إلا بآثارٍ، ولم يحصل من طريق الأخبار إلا إخبار أن الخطب فيه جلَلٌ يسيرٌ، والمحصول منه قليلٌ غير كثيرٍ، ومن أمعن النظر في اختلاف الصحابة في الأحكام المنقولة عن النبي ﷺ اتضح له ما قلناه».

ثم ذكر آثارًا عن السلف في أهميَّة هذا العلم، منها: قول الزهري رحمه الله: «أعيا الفقهاء، وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه» ثم قال: «ألا ترى الزهريَّ - وهو أحد من انتهى إليه علم الصحابة، وعليه مدار حديث الحجاز، وهو القائل «لم يُدَوِّنْ هذا العلم أحدٌ قبلي تدويني» وكان إليه المَرجع في الحديث، وعليه المُعوَّل في الفتيا - كيف استعظم هذا الشأن مُخبِرًا عن فقهاء الأمصار..»[٣].

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٣/ ٣٣٠).
(٢) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٤٥٨).
(٣) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث» ص ٣.

ومن الكُتُب التي يُستعان بها لمعرفة المنسوخ من الأحاديث «ناسخ الحديث ومنسوخه» لأبي بكر الأثرم، و«ناسخ الحديث ومنسوخه» لابن شاهين، و«الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث» للحازمي الهمذاني، و«إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه» لابن الجوزي، و«رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار للإمام الجعبري».

٤-التنبيه على المسائل العقديَّة:

إن العقيدة هي الأصل الأوَّل الذي يجب أن يعتنى به ويُنبَّه عليه، قال سبحانه وتعالى لخاتم أنبيائه ورسله:﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴾[الأنبياء: ٢٥].

وقال الله تعالى عن نبيه نوح عليه السلام:﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ ۝٢٥ أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ أَلِيمٖ﴾[هود: ٢٥ – ٢٦] .

لذا ينبغي أن يحرص في دراسة الحديث التحليليِّ على اختيار الأحاديث العقديَّة مع التنبيه في غيرها على الجوانب العقديَّة المُتعلِّقة بتوحيد الله سبحانه، وما يجب اعتقاده، مع بيان الشرك وخطره، والتحذير منه، مع الحثِّ على اتِّباع السُّنَّة والنهي عن الابتداع، كما يَحسُن التنبيه على الأخطاء والتصوُّرات المُعاصرة المُخالفة للشرع خلال ذلك.

٥-التنبيه على الإعراب والجوانب البلاغيَّة:

يُعـرب من الحديث اللفظ الذي يتوقَّف عليه بيان معنًى، وأما التوسُّع في ذلك فلا، وقد قال الصدر القونوي[١] رحمه الله: «غالب من يتكلم على الأحاديث إنما يتكلَّم عليها من جهة إعرابها، والمفهوم من ظاهرها، بما لا يخفى على من له أدنى مُسْكَةٍ في العربية؛ وليس في ذلك كبير فضيلةٍ ولا مزيد فائدةٍ؛ إنما الشأن في معرفة مقصوده ﷺ، وبيان ما تضمَّنه كلامه من الحِكَم والأسرار[٢] بيانًا تُعَضِّدُه أصول الشريعة، وتشهَد بصحته العقول السليمة، وما سوى ذلك ليس من الشرح في شيءٍ».

وقال ابن السكِّيت يعقوب بن إسحاق رحمه الله: «خُذْ من النحو ما تقيم به الكلام فقط، ودَعْ الغوامض»[٣].

وأمَّا البلاغة في حديث رسول ﷺ فيقول الجاحظ فيها: «لم يسمع الناس بكلامٍ قطُّ أعمَّ نفعًا، ولا أصدق لفظًا، ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرم مطلبًا، ولا أحسن موقِعًا،ولا أسهل مخرجًا، ولا أفصح عن معناه، ولا أبين عن فحواه من كلامه ﷺ»[٤].

---

(١) هو إسماعيل وهبي بن محمد بن مصطفى القونوي عصام الدين أبو الفداء الحنفي، توفي عام١١٩٥ هـ «هدية العارفين» (١ / ١١٩).

(٢) ليس في الشريعة أسرار، وإنما قد تخفى حكم كثيرة على العباد، والمسلم مأمور بالانقياد لله ولرسوله، سواءٌ عرفنا الحكمة أم لم تعرفها.

(٣) «فيض القدير» (١/ ٢).

(٤) «البيان والتبيين» (ص ٢٢١).

ولقد وصف الرافعي كلامه ﷺ من الناحية البيانيَّة بأنه: «حَسَن المَعرِض، بيِّن الجُملة، واضح التفصيل، ظاهر الحدود، جيد الرَّصْف، مُتمكن المَعنى، واسع الحيلة في تصريفه، بديع الإشارة، غريب اللمحة، ناصع البيان، ثم لا ترى فيه إحالةً ولا استكراهًا، ولا ترى اضطرابًا، ولا خطلاً، ولا استعانة من عجز، ولا توسُّعًا من ضيق، ولا ضعفًا في وجهٍ من الوجوه»[1].

٦- إبراز الفوائد المُستخرجة من الحديث:

إن الاستنباط فنٌّ عظيم القدر، ولكنه يجب أن يكون في إطار النصِّ الشرعيِّ، كما أن فهم النصوص يجب أن يكون وَفْق فهم سلف الأُمَّة، وهو أمرٌ لازمٌ؛ لأن ذلك الجيل صَحِبَ رسول الله ﷺ؛ ولذا حذَّر الشرع من مُخالفة سبيلهم.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ ((وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾.

وقال ابن أبي العزِّ الحنفيُّ رحمه الله تعالى عن الصحابة: «ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلَّم برأيه»[2].

وأكَّد رسول الله ﷺ بلزوم السير وَفْق هديهم بقوله: «عليكم بسُنَّتِي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المَهدِيِّين من بَعْدي، تمسكوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجذِ»[3].

---

(١) «إعجاز القرآن والبلاغة النبوية».

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٢١٢).

(٣) رواه «الترمذي»: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة (ح ٢٦٧٦)، و«ابن ماجه» في المقدمة، باب اتباع الخلفاء الراشدين المهديين (ح ٤٢)، و«أبو داود»: كتاب السنة، باب في لزوم السنة (ح٣٩٦٦)، و«أحمد» (٢٨ / ٣٦٧ ح١٧١٤٢) و«الدارميُّ» في سننه: باب اتباع السنة (ح

وفي أهمية فقه الصحابة وعلمهم قال الأوزاعي رحمه الله: «العلم ما جاء به أصحاب محمدٍ ﷺ، فما كان غير ذلك فليس بعلمٍ»[١].

كما يحرص على شرح الحديث بكلام التابعين؛ لقرب وقتهم من زمن التشريع، وعرفه، وتلقَّوْا مُباشرةً عن الصحابة رضوان الله عليهم أمور الدين، وقد كان الزهريُّ رحمه الله يكتب كلام التابعين، وخالفه صالح بن كيسان، ثم ندم على تركه ذلك[٢].

وقال ابن رجب: «كان العلم والدين يتلقَّاه التابع عن المَتبوع سماعًا، وتعلُّمًا، وتأدُّبًا، واقتداءً».

قال ابن رجب: «فأفضل العلوم في تفسير القرآن، ومعاني الحديث، والكلام في الحلال والحرام؛ ما كان مأثورًا عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى زمن أئمة الإسلام المَشهورين المُقتدَى بهم...»[٣].

ومن المَصادر التي تُعنَى بإيراد الآثار السلفيَّة عن الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين رحمهم الله: «مصنف عبدالرزاق»، و«مصنف ابن أبي شيبة»، و«الموطأ» للإمام مالك، و«سنن سعيد بن منصور»، و«سنن الدارمي»، و«السنن الكبرى»

---

٩٥) وغيرهم، وقد صحَّحه جمعٌ من العلماءِ منهم الضياء المقدسي والهروي والبغوي والحافظ ابن حجر وغيرهم كما في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ٢٦٥ح ٢٧٣٥).

(١) أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٢٩).

(٢) أخرجه الخطيب في «تقييد العلم» (ص ١٠٦|١٠٧).

(٣) أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٢٩).

و«السنن الصغرى» للبيهقي، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي، و«المحلى» لابن حزم.

كما أن صحيح البخاري حوى من خلال المُعلقات التي يذكرها في صحيحه كمًّا من الآثار نجدها موصولة في «تغليق التعليق»، أو خلال شرح الحافظ ابن حجرٍ لها.

وإن مما يُقوِّي المَلَكة في إبراز الفوائد المُستخرجة من الحديث كثرة مطالعة كُتُب الشروح مع الاهتمام بكتابات أصحاب الخواطر، كابن القيم وابن الجوزي، مع العناية بالمُؤلفات المُعاصرة في الجوانب التربويَّة من أحاديث الرسول الكريم ﷺ وسيرته.

وقد بلغ من دِقَّة علمائنا في الاستنباط واستخراج الفوائد أن حديث أَنَس كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا، وَكَانَ لِي أَخٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو عُمَيْرٍ قَالَ: أَحْسِبُهُ فَطِيمًا، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَالَ: يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟» - نُغَرٌ كَانَ يَلْعَبُ بِهِ - فَرُبَّمَا حَضَرَ الصَّلَاةَ، وَهُوَ فِي بَيْتِنَا، فَيَأْمُرُ بِالْبِسَاطِ الَّذِي تَحْتَهُ، فَيُكْنَسُ وَيُنْضَحُ، ثُمَّ يَقُومُ وَنَقُومُ خَلْفَهُ، فَيُصَلِّي بِنَا[١]، قد استخرج منه الإمام ابن القاصِّ ستين وجهًا من وجوه الفقه، وفنون الأدب ساقها الحافظ ابن حجرٍ في فتح الباري مُلخَّصةً، ثم أتبعها بما تيسَّر له من الزوائد عليه[٢].

(١) رواه «البخاري»: كتاب الأدب، باب الكنية للصبي قبل أن يولد للرجل (ح٦٢٠٣).
(٢) «فتح الباري» (١٠/ ٥٨٤).

ومما ينبغي أن يُحْذَر منه: الشطط في الشرح، والتكلُّف في استخراج الفوائد مما لا يحتملها النصُّ، وإن أسباب الانحراف في فهم الحديث وشرحه واستخراج الفوائد منه تعُود إلى الأمور التالية[1]:

١-الخلل بفهم العربيَّة وأساليبها.

٢-التقصير في تفسير النصوص.

٣-قصور النظر في تتبُّع روايات الحديث نفسه، أو في أحاديث الباب.

٤-التقصير في معرفة سبب ورود الحديث.

٥-الانصراف عن مُراعاة سياق الحديث وسباقه ولِحاقه.

٦-الاعتماد على الروايات الضعيفة في تفسير الحديث.

٧-عدم مُراعاة الهَدْي العامِّ للنبي ﷺ، ومقاصد الشرع، وعُرفه.

٨- التقليد للغير دون تأمُّلٍ أو تدبُّرٍ.

٩- تقديم العقل والمذهب على النصِّ.

---

(١) من كتاب «روافد حديثية» (ص ١٦٨).

المبحث الثالث

نماذج من المُؤلفات المُعاصرة في الحديث التحليليُّ

ومن أبرز المُؤلفات المُعاصرة التي وقفتُ عليها والتي تندرج تحت الحديث التحليليِّ سواءٌ أكانت صريحةً في عناوينها أم في مضامينها ومحتواها الكتب التالية:

١- «حديث تحليلي»[1] تأليف د. طارق محمد الطواري، الأستاذ بقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة بجامعة الكويت.

والكتاب شرحٌ لأحاديث تَمَّ اختيارها من صحيح البخاري -رحمه الله تعالى- ومن أبواب شتى بلغ عدد أحاديثها أربعٌ وخمسون حديثًا، وغالبها تَمَّ اختيارها على أساس أن تنوُّع المعرفة للطالب الجامعي بحيث يكون عنده نوعٌ من التنوُّع في المعرفة والفهم لهذه الأحاديث كما ذكر فضيلته.

وقد اهتم كما أبان فضيلة المُؤلف في مُقدِّمته بما يلي:

أولها: معرفة المعاني اللُّغويَّة الواردة في الحديث، والتي تحتاج لبيانٍ.

ثانيًا: معرفة ما يتعلق بالإسناد من معرفة رجاله.

ثالثاً: ذكر ما فيه من لطائف إسناديَّةٍ مثل أن يكون مُسلسَلاً، أو من رواية أبناءٍ عن آباءٍ ونحوها.

---

(١) لم يطبع، وهو متاح عبر الشبكة الإلكترونية (الإنترنت).

رابعًا: إذا كان هناك كلامٌ في الحديث يُبيِّنه ويُبيِّن ما فيه.

خامسًا: يشرح الحديث ويُبيِّن ما فيه من أحكام فقهيَّةٍ، وطريقته فيها إذا كانت الأحكام الفقهيَّة كثيرةً فصَّلها وبيَّنها، وإن كانت قليلةً أدخلها في شرح الحديث مع بيان ما فيه من وهْم التعارض، سواءٌ بين ألفاظ الحديث الواحد، أو حديث الباب وحديثٍ آخر، وسواءٌ كان في البخاري أو غيره.

والكتاب نموذجٌ جيِّدٌ في بابه.

٢- «مُحاضرات في الحديث التحليليِّ»[١] للدكتور أبي زكريا يحيى سعيدي.

أستاذ الحديث ومقاصد الشريعة بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر، وهو وَفْق المُقرَّر الجامعي الخاصِّ بطلبة السَّنة الثانية لكلية الشريعة، وقد تناول فضيلته فيه ما يلي:

أولاً: تعريف علم الحديث روايةً ودرايةً.

ثانيًا: بيان أشهر شروح كُتُب السُّنَّة النبويَّة.

ثالثًا: تخريج الحديث بالرجوع إلى مصادره الأصليَّة من كُتُب الحديث.

رابعًا: بيان درجة الحديث صحةً وضعفًا، وذلك بالرجوع إلى كتب التخاريج.

خامسًا: ذكر الحديث مُسندًا إلى رسول الله ﷺ.

سادسًا: ترجم لرُواة الحديث.

---

(١) طبع في الجزائر وهو متاح عبر الشبكة العنكبوتية.

سابعًا: بيَّن تعدُّد روايات الحديث، واختلاف ألفاظه.

ثامنًا: ذكر نُكت الحديث، ولطائفه الإسناديَّة.

تاسعًا: بيان سبب ورود الحديث إن وُجِد.

عاشرًا: ذكر أهميَّة الحديث، وعظم شأنه.

الحادي عشر: بيان لغة الحديث من الناحية النحويَّة والبلاغيَّة.

الثاني عشر: شرح الحديث شرحًا إجماليًّا.

الثالث عشر: ذكر فوائد الحديث.

الرابع عشر: ذكر الأحكام العقديَّة، والفقهيَّة للحديث.

والكتاب عناوينه ومباحثه جيِّدة.

٣- دراسة حديث «نضر الله امْرءاً سمعَ مقالتي...» روايةً ودرايةً.

لشيخنا العلامة عبدالمحسن بن حمد العبَّاد البدر -حفظه الله- الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبويَّة، والمُدرِّس بالمسجد النبوي الشريف.

ولقد تناول شيخنا -حفظه الله- بعد المُقدِّمة ما يلي:

أولاً: المُؤلفات في هذا الحديث، وسبب اختيار هذا الحديث موضوعًا للبحث.

ثانيًا: الحديث روايةً وتناول فيه: الصِّيَغ التي ورد بها متن الحديث، وإثبات تواتر الحديث.

ثالثًا: مُجمل طُرُق الحديث ومن خرَّجه من الأئمة، وساق طُرُق

الحـديث بأسـانيدها ومتـونها والتعريف برواتها، واشتمل على ستِّين طريقًا ومائة طريق.

رابعًا: بحث الحديث درايةً، وتناول فيه: المعنى الإجمالي للحديث، والشرح التفصيلي للحديث، وفِقْه الحديث، وما يستنبط منه، واشتمل على تسعٍ وتسعين فائدةً.

خامسًا: ذكر ما في الحديث من مباحث عِلْمَي مصطلح الحديث وأصول الفقه، ويشتمل على اثنتي عشرة.

مسألةً، وهي:

الرواية بالمعنى، واختصار الحديث، والتواتر، والاحتجاج بخبر الواحد، وردُّ الاحتجاج بالمُرسل، وعدم اشتراط الفقه في الراوي.

أن العرض ليس بسماعٍ، وصحة سماع الصغير المُميِّز، وحُجِّيَّة الإجماع، وكتابة الحديث، وما يُعْرَف به ضبط الراوي.

قبول رواية من لم يرو إلا حديثًا واحدًا أو حديثين.

والكتاب نفيسٌ جدًّا، ويُعَدُّ من أجود النماذج التي يُحتذَى بها - فيما وقفتُ عليه - في دراسة الحديث التحليليِّ بالمعنى الواسع له، ولشموله ولدِقَّة استنباطاته.

٤ - «عشرون حديثًا من صحيح البخاري دراسة أسانيدها وشرح متونها»[1]
تأليف الشيخ العلامة عبدالمحسن بن حمد العباد البدر.

وهو دراسةٌ لعشرين حديثًا انتقاها من صحيح الإمام البخاري رحمه الله، حرص في انتقائها أن تكون أسانيدها ومتونها مشتملةً على فوائد جمَّة، وجعل الكلام في كل حديثٍ مُشتملا على أربعة مباحث:

المَبحث الأول: تخريج الحديث، وذكر فيه المواضع التي أورده البخاري فيها، وذكر أسانيدها غالبًا، ومن خرَّجه من الأئمة سواه مع العزو إلى الكتاب المُخرَّج فيه.

المَبحث الثاني: التعريف برجال الإسناد.

ذكر فضيلته أن أسانيد صحيح البخاري لا تحتاج إلى دراسةٍ، وإنما عُنِي بدراسة أسانيدها؛ لبيان ما تشتمل عليه أسانيد تلك الأحاديث من الشواهد التطبيقية لعلم مصطلح الحديث، مع التعريف برجال تلك الأسانيد.

وأورد في هذا المَبحث ترجمةً موجزةً لكل راوٍ تشتمل غالبًا على نسبه ووطنه وبعض الذين روى عنهم، وبعض الذين رووا عنه، وبعض ما نُقِل في توثيقه والثناء عليه، وبيان من خرَّج حديثه وسنة وفاته، وعند الترجمة للصحابيِّ الذي روى الحديث عن رسول الله ﷺ يذكر عدد ما له من الحديث في الصحيحين وكتب السُّنن الأربعة، مع بيان المُتَّفق عليه عند الشيخين منها، وما انفرد به كلٌّ

(١) طبع أخيرًا ضمن كتب ورسائل الشيخ ج٢.

منهما على نحو ما ذكره الخزرجيُّ في «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال».

المَبحث الثالث: لطائف الإسناد وما فيه من الشواهد التطبيقيَّة لعلم مصطلح الحديث: وهو من أهمِّ المَباحث كما ذكر فضيلته إذ هو بمثابة تطبيقٍ لعلم مُصطلح الحديث، وفيه نُكتٌ بديعةٌ، وطرائف حديثيَّةٌ مُمتعةٌ.

المَبحث الرابع: شرح الحديث: أبرز فيه الكثير من معاني المتن، وختمه بالحديث عن فقه الحديث، وما يستنبط منه.

وقد ترجم في مُقدِّمته ترجمةً مختصرة جيِّدةً للإمام البخاري رحمه الله، وعرَّف تعريفًا موجزًا بكتابه الجامع الصحيح.

والكتاب كسابقه أنموذجٌ مُتميِّزٌ للحديث التحليليِّ الذي يتناول الإسناد والمتن معًا للحديث؛ لشموله ودِقَّته، وإن لم يتَّسِم الكتاب بهذا.

ومثله الكتاب الآخر لشيخنا «عشرون حديثًا من صحيح مسلم[1] دراسة أسانيدها وشرح متونها».

٥- «مُحاضرات في الحديث التحليليِّ» تأليف الأستاذ الدكتور أبي لبابة الطاهر حسين.

تناول فيه فضيلته خمسة وعشرين حديثًا من الأحاديث النبويَّة مُنتقاة من «صحيح البخاري»، و«مسند أحمد»، و«جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»، وهذه المُحاضرات أصلها مُفرداتٌ لمساق «حديث تحليلي» تولى تدريسه المُؤلف.

(١) طبع أخيرًا ضمن كتب ورسائل الشيخ ج٢.

أولاً: ولقد أورد في الكتاب الأحاديث بأسانيدها من أصحاب كُتُب الرواية وبذكر ما يميز الراوي عن غيره، بذكر اسمه ونسبه ونِسْبته، ولَقَبه وكُنْيَته، والعصر الذي عاش فيه، وأبرز شيوخه وأشهر تلاميذه، ودرجته من الجرح والتعديل، بالإضافة إلى تقييد ما ذُكِرَ من الرُّواة مُهملاً، وتوضيح وبيان ما ذُكِر مُبهمًا، كما عَرَّف وشرح بعض مُصطلحات المُحدِّثين المُشتَهِرة على ألسنتهم في وصف الحديث وبيان درجته من القَبول والردِّ، ووَصْف راويه بما هو أهله من الجرح والتعديل.

ثانيًا: عُنِي بالشرح اللُّغَوِيِّ لِمُفردات الحديث الذي يُعَدُّ كما يقول فضيلته قُطْب الرحى في فهم الحديث والأداة الأساسيَّة لفتح مغاليقه، مع الوقوف أحيانًا على ما يتضمَّنُه من إشاراتٍ بلاغيَّةٍ تُبْرِز فصاحة النبي ﷺ وبلاغته، وحسن بيانه، وفرادته فيما خصَّه الله به من الجمع بين أناقة الكلمة، وجزالتها، ودِقَّة دلالتها.

ثالثًا: اعتنى بالإعراب، وبيان جذر الكلمة، وأصل اشتقاقها وبنائها اللغوي؛ لِما له من أهميَّة في تجلية معنى الحديث كما يقول فضيلته.

ويُقرِّر المُؤلف – حفظه الله – أن دراسة الحديث التحليليِّ في شموله لعددٍ من فنون العلم، هو أشبه بما يُعرف «بالمساق التكاملي» إذ يستخدم فيه الطالب خبرته ومهاراته البحثيَّة، ويستحضر ما تحصله طوال مسيرته الدراسية من معارف، كاللغة، وعلوم الحديث، والتخريج، والفقه، والسيرة، والأدب، والتاريخ،

والقصص، ومعرفة البلدان، واستنباط الأحكام الشرعية، واستخلاص الدروس والعِبَر، وغير ذلك مما يحفُل به درس الحديث التحليليٍّ.

رابعًا: سلك منهجه في الشرح المنهج التالي:

يشرح بإيجازٍ ترجمة الباب المُدرَج تحته الحديث، إن وُجِد.

يذكر المعنى الإجمالي للحديث.

يُرْدِف ذلك بذكر أهَمِّ مُتابعات الحديث وشواهده. حسب المنهج العلمي المُتَّبع في التخريج، وذلك بإيراد المُتابعة التامَّة فالقاصرة، فالأقصر.

يُعرِّف بإيجازٍ برجال السند.

يشرح مُفردات الحديث اللغويَّة، وأُبرز أهم المعاني التي تناولها الحديث.

ختم الشرح باستخلاص الفوائد والدروس والعِبَر التي يُمْكِن استنباطها من الحديث.

والكتاب نموذجٌ جيِّدٌ في دراسة الحديث التحليليٍّ، فجزى الله مُؤلفه خيرًا.

٦- «الفوائد المنتقاة من حديث «مثل القائم على حدود الله» للشيخ عبدالآخر حماد الغنيمي.

ولقد تناول فيه شرح حديث النعمان بن بشير رَضِي اللهُ عَنهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَثَلُ القَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ المَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا، وَلَمْ نُؤْذِ

مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَوْا جَمِيعًا»[١].

وقال الباحث في مقدمته:

«اختطَطْتُ في هذا الكتاب منهجًا أحسبه جديدًا في تناول سُنَّة رسول الله ﷺ؛ ذلك أني لم أكتفِ بما درج عليه علماؤنا الكرام من بيان معنى الحديث، وما يُستَنبط منه من الفوائد والأحكام، بل عمدتُ إلى ما يتعلَّق بهذا الحديث من علوم العصر ومُستجدَّات الحياة، فربطتُ بينها وبين الحديث الشريف في غير تكلُّفٍ، ولا تحميلٍ لألفاظ الحديث ما لا تحتمل، فتحدَّثْتُ عما يتعلَّق بالحديث من علوم الاجتماع والقانون والتربية وغير ذلك.

وقد كان من أهدافي في ذلك أن يستفيد بهذا الشرح أكبر قدرٍ مُمكنٍ من القراء، على اختلاف مُستوياتهم العلميَّة والثقافيَّة، وإني لأرجو الله أن أكون قد وُفِّقتُ في ما قصدْتُ، وأن يكون هذا الكتاب عونًا لطلاب العلم والباحثين، والدُّعاة والواعظين، وأن يُفيد منه أهل اللغة والأدب، والمُهتمُّون بما يُسَمَّى في عصرنا بأسلمة العلوم، وغيرهم من القُرَّاء والمُهتمين بمثل موضوع هذا الكتاب».

ولقد قسَّم الباحث -وفَّقه الله- كتابه إلى تسعة فصولٍ، كما يلي:

الفصل الأول: وفيه مباحث حديثيَّةٌ، وشملت تخريج الحديث، وتعريفًا

(١) رواه «البخاري»: كتاب باب الطيب للجمعة (ح ٢٤٩٣).

موجزًا برجال الإسناد، وبيان لطائف الإسناد، وما فيه من تطبيقات علم المُصطلح، وشرح الحديث.

الفصل الثاني: تأمُّلاتٌ لغويَّةٌ للحديث: معاني المُفردات، ونحويَّاتٌ، ونظراتٌ بلاغيَّةٌ.

الفصل الثالث: تناول فيه قواعد فقهيَّة، وأحكامًا من الحديث.

الفصل الخامس: ومضاتٌ دعويَّةٌ تناول فيه الأهميَّة الدعويَّة لضرب الأمثلة والأهداف الدعويَّة التي يُمكن أن يُحَقِّقَها المثل.

الفصل السادس: لَمحاتٌ تربويَّةٌ.

الفصل السابع: قضايا اجتماعيَّةٌ: تناول ما يتعلَّق بهذا الحديث من موضوعات علم الاجتماع، ومن أهمِّ تلك الموضوعات التي تتطرَّق إليها فكرة الضبط الاجتماعيِّ، أثر انتشار المعاصي في خراب المُجتمعات، وتفسير السلوك الإجراميِّ.

الفصل الثامن: مُقارناتٌ قانونيَّةٌ: تناول فيه نظريَّة التعسُّف في استعمال الحقِّ، وقضيَّة الحُرِّيات الشخصيَّة.

الفصل التاسع: عِبَرٌ من عالم الحيوان، ذكر فيه أن فكرة التجمُّع والعيش في جماعاتٍ ليست خاصةً ببني الإنسان، بل يشاركهم فيها الحيوان، والطير، وغير ذلك مما خلق الله؛ إذ الكل أمم أمثالنا كما قال تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٨].

ولَمَّا كانت تلك المَخلوقات أُمَمًا أمثالنا فإن الباحث المُتأمِّل سيجد في سلوك بعض تلك المَخلوقات في مُجتمعاتها ما يُشبه أحوال بني آدم في مُجتمعاتهم، ثم ذكر عِدَّة نماذج من ذلك.

الفصل العاشر: أهميَّة الأمر بالمعروف، والنهي عن المُنكر.

والكتاب جيِّدٌ في بابه، وإن توسَّع واستطرد في جوانب أخرى مُعاصرةٍ مما يرى الباحث الحاجة إليها كما يظهر من سرد ما سبق.

٧-«شرح أحاديث الصيام من كتاب بلوغ المرام، للحافظ ابن حجر العسقلاني»، لأخينا الفاضل الدكتور ناصر بن إبراهيم العبودي، تناول - حفظه الله - في كتابه تلك الأحاديث وَفْق ما يلي:

أولاً: اعتنى بتخريجها، مع توسُّعه في أحاديث غير الصحيحين بما يحتاج إليه المقام، ويُفيد في تقوية الحديث ببيان مُتابعاته وطُرُقه، ولدفع ظن الغرابة عنه.

ثانيًا: اعتنى بتحرير الفُروق المُؤثِّرة بين ألفاظ الروايات في المَصادر المُخرج منها.

ثالثًا: دراسته للرُّواة الذين حصل فيهم الاختلاف في الجرح والتعديل.

رابعًا: اعتنى بشرح الغريب، ومُفردات الحديث من كُتُب اللغة وغريب الحديث وشروح كُتُب السُّنَّة، مع ذكره لسبب الحديث أو قصته إن وُجِدَت، مما يزيد في فهم الحديث وتصوُّر معناه الصحيح.

خامسًا: اعتنى بالأقوال والآراء الفقهيَّة ناسبًا إياها إلى مصادرها، وذاكرًا أدِلَّة كل فريقٍ، مع مُناقشتها ثبوتًا واستدلالاً، مع تبيان الصواب فيما يترجَّح له استنادًا إلى الكتاب، وما صح من السُّنَّة النبويَّة.

سادسًا: ذَكَر ضمن فقه الحديث ومسائله فوائد مهمةً يُمكن استنباطها من الحديث عقديَّةً، وأصوليَّةً، وفقهيَّةً، وغيرها إضافةً لمباحث الصيام.

وإن هذا الكتاب يُستفاد منه كثيرًا؛ لتميُّزه في تحرير ودراسة عِدَّةٍ مباحث مما قد لا توجد في غيره مُجتمعةً، مع عناية العلماء ببلوغ المرام، ولكنه توسَّع في ذلك.

نعم.إنه ما ينقصه في دراسة الأحاديث كحديث تحليليٍّ بالمعنى الشامل له عدم الترجمة لجميع رواة الأحاديث، وعدم ذِكْر لطائف أسانيدها، وذلك لكون كتاب الدكتور العبودي شرحًا لكتاب بلوغ المرام، وهو لا يذكر بالطبع إلا راوي الحديث الأعلى.

المَبحث الرابع
فوائده وسُبُل تنمية القُدُرات فيه

مما لا شك فيه طالما أن السُّنَّة وحيٌ من الله، ومُبيِّنةٌ لكتاب الله، فينبغي أن نتأمَّل، ونستخرج الأحكام، والفوائد، والعِبَر منها.

وإن دراسة الحديث دراسةً تحليليةً لها ثمراتٌ عديدةٌ، وفوائد كثيرةٌ تعود على الباحث نفسه أولاً، ثم على القارئ، بل وعلى الأُمَّة أجمع، ومن أبرز هذه الثمرات:

١- تعميق الاحتجاج بالسُّنَّة النبويَّة وكونها وحيًا من الله عز وجل.

٢- بيان مكانة السُّنَّة عمليًا إلى جانب القرآن الكريم حيث إنها المُوَضِّحة والمُبيِّنة لكتاب الله.

٣- الدفاع عن الحديث النبويِّ، والردُّ على منكريها ومن يثير الشُّبُهات حولها.

٤- بيان عظمة السُّنَّة، وإبراز جوانب الإعجاز فيها، وما يستفاد منها، وأنها وحيٌ من الله.

٥- تقوية الملكة الحديثيَّة عند الباحث من خلال إحاطته الواسعة بمباحث ودقائق علوم الحديث؛ لأن لطائف الأسانيد تُعَدُّ دراسةً تطبيقيَّةً لهذه المباحث.

٦- تقوية المَقدرة على استخراج اللطائف الإسناديَّة من النصوص لدى القارئ.

٧- إبراز الفوائد والاستنباطات من الأحاديث مما قد لا توجد مُجتمعةً في كثيرٍ من الشروح.

٨- توسعة مدارك الباحث في الاستنباط، واستخراج الفوائد من النصوص الحديثيَّة.

٩- تقوية الباحث في العلوم الأخرى في التفسير، والعقيدة، والفقه، واللغة، وغيرها من العلوم إضافةً لعلوم الحديث الشريف.

١٠- التنوُّع في تحصيل العلوم والتجديد فيها بمقتضيات العصر، بما لا يتعارض مع الثوابت الشرعيَّة.

١١- الاطلاع على التراث العلميِّ لعلمائنا من السابقين، والمُتأخرين، والمُعاصرين.

١٢- ربط الطالب بالكُتُب والمصادر والمراجع الأصليَّة في علوم متعدِّدةٍ في علوم القرآن، والعقيدة، والفقه، واللغة إضافةً لعلوم الحديث المُتنوِّعة.

وأما سُبُل تنمية القُدُرات على الحديث التحليليِّ فتحتاج بعد الاستعانة بالله والإخلاص في طلب العلم إلى ما يلي:

١- معرفة علوم الحديث، ومصطلحه بإتقانٍ.

٢- الوقوف على العلوم الأساسيَّة المتعدِّدة من علم الاعتقاد، والفقه، وأصوله.

٣- معرفة أصول وضوابط فهم النصوص[1].

---

(١) يرجع إلى كتاب «ضوابط مهمة لحسن فهم السنة» للدكتور أنيس طاهر.

٤- الإكثار من قراءة ومطالعة كُتُب شروح الأحاديث مثل: شروح صحيح البخاري ومسلم والموطأ[١].

٥- الاستفادة من تعليقات الأئمة كابن تيميَّة وابن القيم وابن رجب - رحمهم الله -.

٦- العناية بكتب اللغة والأدب، وتقوية المَلَكة اللُّغويَّة.

٧- الاستفادة من شروح الأئمة المُعاصرين لكُتُب الحديث لاسيما ابن باز والألباني وابن عثيمين - رحمهم الله -.

٨- محاولة الدخول في هذا الميدان، ومُراجعة ما سبق، بعد التأهل وبإشراف أهل الاختصاص، ويُمكنه أن يحصل بذلك على نتائج جيِّدة.

٩- مُراجعة الكُتُب ذات العناية بالحديث التحليليِّ وتأمُّلها جيدًا، ويُستفاد من تراجم أبواب الإمام البخاري في صحيحه، وشروح هذه التراجم مثل «المتواري في شرح تراجم أبواب البخاري» لابن الميز؛ لمعرفة مدى مُطابقة الأحاديث للترجمة، ويُستفاد من كُتُب شيخنا الشيخ عبدالمحسن عباد مثل: «عشرون حديثًا من صحيح البخاري»، و«عشرون حديثًا من صحيح مسلم»، وكتاب «حديث «نضر الله امرءً سمع مني حديثًا» روايةً ودرايةً» فإنها نفيسةٌ جدًّا في هذا الباب، وكذا شروح الشيخ ابن عثيمين للبخاري وغيره، ففيها من الفقه والاستنباط الدقيق ما يُعين الباحث، ويقوي مَلَكَتَهُ بإذن الله.

---

(١) سبق ذكر أهم كتب الشروح الحديثية في المبحث الثاني.

الخاتمة والتوصيات

أحمد الله وأشكره على سائر نِعَمه، وأصلي وأسلم على عبده ورسوله إمام المتقين، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين وبعد:

فإنه من خلال هذه النظرة المُتواضعة على الحديث التحليليِّ وتأصيلاته يتَّضح لنا ما يلي:

١- أن الحديث التحليليَّ وإن كان مصطلحًا حادثًا فهو بلا تردُّدٍ نَمَطٌ من أنماط بعض الشروح الحديثيَّة القديمة ذات التميُّز الخاصِّ.

٢- أنه دراسةٌ تجمع بين الرواية والدراية من حيث العناية بالإسناد، والعناية بالمتن من عِدَّة جوانب، وإن زادت العناية فيه اليوم بمُستجدَّات العصر.

٣- أن جمع طُرُق وروايات الحديث مُعينٌ في فهم الحديث، وتحليل معانيه.

٤- أن الحديث التحليليَّ يزيد في سَعة آفاق الباحث والقارئ في العلوم الشرعيَّة، وفي توسيع مَداركه حديثيًّا وفقهيًّا ولغويًّا ودعويًّا.

٥- ضرورة تقوية ودعم البحوث في الحديث التحليليِّ؛ لما فيها من تعظيمٍ للسُّنَّة النبويَّة، وفوائد وأهميَّةٍ كبيرةٍ.

٦- ضرورة فهم السُّنَّة، وبيان عظمتها، وأوجه الإعجاز فيها.

٧- ضرورة العناية بكُتُب الشرَّاح المُتقدِّمين، ولزوم الاستفادة منهم، مع عدم إغفال شروح الفقهاء.

٨- ضرورة الاستفادة من شروح وبحوث ودروس العلماء المُعاصرين والمُتأخرين.

٩- ضرورة معرفة ضوابط فهم السُّنَّة وفقهها، وبأن تكون وَفْق منهج السلف.

١٠- على الطالب والباحث أن يُلِمَّ بالعلوم الشرعيَّة والآلية المُساعِدة بأساسياتِها؛ ليتمكن من دراسة الحديث دراسةً تحليليَّةً.

١١- يُوصي الباحث الجامعات والمُؤسَّسات الأكاديمية بفتح الباب لدى الأساتذة والباحثين، وتشجيع الدراسات والبحوث في الحديث التحليليٍّ.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، وأستغفرك وأتوب إليك، والحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

* «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»، لابن دقيق العيد.

* «أحكام القرآن»، لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي، نشر دار الفكر العربي، ط٣، ١٣٩٢هـ، تحقيق علي محمد البجاوي.

* «الإحكام في أصول الأحكام»، لعلي بن أحمد ابن حزم، مطبعة العاصمة، القاهرة، بإشراف أحمد شاكر.

* «أدب الإملاء والاستملاء» ، للسمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

* «أسباب تعدُّد الروايات في الحديث النبويِّ الشريف»، للدكتور شرف محمود القضاة، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ.

* «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»، محمد بن موسى الحازمي، مطبعة الأندلس، حمص، ط١، ١٣٨٦هـ.

* «إعجاز القرآن والبلاغة النبوية»، للرافعي.

* «البيان والتبيين»، لأبي عثمان الجاحظ، دار صعب - بيروت، ط١، ١٩٦٨، تحقيق فوزي عطوي.

* «تاج العروس من جواهر القاموس»، لمحمد المرتضى الزبيدي، مصر، ط١، ١٣٠٦هـ.

* «تاريخ بغداد»، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٤٩هـ.

* «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت.

* «التبصرة والتذكرة»، لعبدالرحيم بن الحسين العراقي، المطبعة الجديدة، فاس، تعليق محمد بن الحسين العراقي.

* «تدريب الرَّاوِي في شرح تَقريب النَّواوي»، للسيوطي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف.

* «تقريب التهذيب»، لأحمد بن علي ابن حجر، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، تحقيق صغير أحمد شاغف.

* «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث»، للنووي = انظر تدريب الراوي.

* «تهذيب التهذيب»، لابن حجر العسقلاني، ط ١، دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الدكن، سنة ١٣٢٦هـ.

* «تقييد العلم» للخطيب البغدادي، نشر دار إحياء السُّنَّة النبوية، الطبعة الثانية، ١٩٧٤، تحقيق: يوسف العش.

* «جامع الترمذي»، لمحمد بن عيسى الترمذي، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٥٦هـ، تحقيق أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة عوض.

* «جامع بيان العلم وفضله»، لابن عبدالبر، دار الكتب العلمية، بيروت،١٣٩٨هـ.

* «جامع البيان لأحكام القرآن»، محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب المصرية، ط٣.

* «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠١هـ، تحقيق د. محمد رأفت سعيد.

* «الجامع الصحيح»، لمحمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية.

* «حديث تحليلي» للدكتور طارق محمد الطواري، الأستاذ بقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة بجامعة الكويت، لم يطبع، وهو مُتاحٌ عبر الشبكة الإلكترونية (الإنترنت).

* «دراسة حديث نضر الله امْرءًا سمعَ مقالتي...روايةً ودرايةً» تأليف الشيخ العلامة عبدالمحسن بن حمد العباد البدر، طبع ضمن كُتُبِ ورسائل الشيخ.

* «الرسالة»، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.

* «روافد حديثية»، للدكتور محمد بن عمر بن سالم بازمول، الطبعة الأولى،١٤٢٧هـ

* «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.

* «سنن ابن ماجه»، لمحمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت.

* «سنن أبي داود»، لسليمان بن الأشعث، نشر محمد علي السيد، حمص، ط١، ١٣٨٨-١٣٩٤هـ.

* «جامع الترمذي»، لمحمد بن عيسى الترمذي، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٥٦هـ، تحقيق أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة عوض.

* «سنن الدارمي»، لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت،الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

* «السنن الكبرى»، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تشر دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٤٤ هـ.

* «سير أعلام النبلاء»، محمد بن أحمد الذهبي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠١-١٤٠٥هـ، تحقيق باحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط.

* «شرح أحاديث الصيام من كتاب بلوغ المرام»، للحافظ ابن حجر العسقلاني، للدكتور ناصر بن إبراهيم العبودي، طبع دار ابن الجوزي، ط١/ ١٤٢٨هـ.

* «شرح الإلمام»، لابن دقيق العيد.

* «شرح سنن أبي داود» للشيخ عبدالمحسن العباد، مُفرَّغ، ولم يطبع.

* «شرح صحيح مسلم» للنووي = انظر المنهاج شرح صحيح مسلم.

* «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، تخريج محمد ناصر الدين الألباني.

* «صحيح ابن خزيمة»، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، المكتب الإسلامي، بيروت، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

* «صحيح البخاري» = انظر الجامع الصحيح.

* «صحيح مسلم»، لمسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٤هـ.

* «ضوابط مهمة لحسن فهم السُّنَّة»، للدكتور أنيس بن أحمد بن طاهر الإندونيسي: ط٢، دار الفضيلة، الرياض، ١٤٢٥هـ.

* «طرح التثريب في شرح التقريب»، لعبدالرحيم العراقي، دار إحياء التراث العربي.

* «عشرون حديثًا من صحيح البخاري دراسة أسانيدها وشرح متونها» تأليف: الشيخ العلامة عبدالمحسن بن حمد العباد البدر، طُبِعَ ضمن كُتُب ورسائل الشيخ.

* «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»، لبدر الدين العيني.

* «فتح الباري»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تصحيح عبدالعزيز بن باز، ومحب الدين الخطيب، نشر دار المعرفة، بيروت.

* «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، لعبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق مجموعة، مكتبة الغرباء، المدينة، ط١، ١٤١٧هـ.

«فتح المغيث شرح ألفية الحديث»، لشمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

* «الفوائد المُنتقاة من حديث مثل القائم على حدود الله»، لعبدالآخر حماد الغنيمي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ،دار البيارق، عمان الأردن.

* «فيض القدير شرح الجامع الصغير» لعبدالرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

* «القاموس المحيط»، لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي، مصورة عن نسخة بولاق، ١٢٧٢هـ، تصحيح نصر الهوريني.

* «لســان العــرب»، لمحـمد بن مكرم الإفريقي، نشر دار صادر، بيروت.

* «المجروحين» لأبي حاتم ابن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.

* «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث»، لمحمد بن أبي بكر الأصفهاني، نشر مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٦هـ، تحقيق عبدالكريم الغرباوي.

* «محاضرات في الحديث التحليليً» للدكتور أبي زكريا يحيى سعيدي، أستاذ الحديث ومقاصد الشريعة بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر، طبع في الجزائر _ متاح عبر الشبكة العنكبوتية -.

* «محاضرات في الحديث التحليليً» تأليف الأستاذ الدكتور أبي لبابة الطاهر حسين، طبع دار الغرب الإسلامي.

* «محاضرات في الحديث التحليليً» للأستاذ الدكتور أبي لبابة الطاهر حسين، دار العرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.

* «محاضرات في الحديث الموضوعي» للشيخ أ.د. السيد نوح. كتاب في ملتقى أهل الحديث.

(http://www.hadiith.net/montada/showthread.php?t=208

* «المحلى»، لابن حزم، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. دار الفكر، لبنان.

* «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد»، لعبدالرحيم العراقي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن البر، طبع دار الوفاء ودار الأندلس، ط١، ١٤١٤هـ.

* «المسند»، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

* «مشكل الآثار»، لأحمد بن محمد الطحاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، تحقيق شعيب الأرناؤوط.

* «المعجم الوسيط»، مجمع اللغة العربية، دار المعارف، ط٣.

* «معرفة علوم الحديث»، لمحمد بن عبدالله الحاكم، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٢، ١٣٩٧هـ

* «مفاهيم إسلامية»، للدكتور محمد محمد الجوادى.

* «المفردات في غريب القرآن»، الحسين بن محمد الأصفهاني، طبعة الباكستان، كراتشي، ١٣٨٠هـ

* «مقدمة ابن الصلاح»، عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح تحقيق عائشة عبدالرحمن، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٧٤م.

* «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، لمحيي الدين النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

* «منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر»، لمحمد محفوظ الترمسي، طبعة مصطفى الحلبي، ١٣٧٤هـ.

* «منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم»، للدكتور حسين شواط.

* «الموافقات»، للشاطبي، تحقيق مشهور حسن، ط ابن عفان.

* «الموقظة»، لمحمد بن أحمد الذهبي، المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤٠٥هـ.

* «الناسخ والمنسوخ»، للقاسم بن سلام الهروي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١١هـ، تحقيق محمد بن صالح المديفر.

* «نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، لأحمد بن علي بن حجر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٣.

* «نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد» لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق بدر البدر، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٦هـ.

* «النهاية في غريب الحديث والأثر»، للمبارك بن محمد الجزري، المكتبة الإسلامية، تحقيق د. محمود محمد الطناحي.

* «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار»، لمحمد بن علي الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

* «هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين»، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع استانبول سنة ١٩٥١م.